

تقييم الاستراتيجيات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا -مجموعة البنك الدولي نموذجاً-

Evaluation of international strategies to achieve sustainable development in Africa - The World Bank Group as a model -

ط.د. عبيدات ياسين¹، (yacinexpert123@gmail.com)

¹ جامعة سطيف (الجزائر)

أ.د. قصاص الطيب²، ² جامعة سطيف (الجزائر)

تاريخ الإستلام: 2022 / 01 / 13 تاريخ القبول: 2022 / 03 / 11 تاريخ النشر: 2022 / 04 / 05

ملخص:

تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر التمويل الدولي متعدد الأطراف، والتي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتساعد على التخفيف من حدة الفقر خاصة في البلدان منخفضة الدخل. إلا أن القروض والمنح التي تقدمها المجموعة إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها أشد مناطق العالم فقراً وأكثرها تخلفاً وأقلها دخلاً تعتبر غير كافية، وهو ما ساهم في تخلف المنطقة على الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن هناك العديد من أوجه القصور في سياسات عمل مجموعة البنك الدولي وهو ما يستدعي العمل على إقامة نظام مالي عالمي بديل متوازن ومنصف للجميع. الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية المستدامة، مجموعة البنك الدولي، الأهداف الإنمائية للألفية، الدول منخفضة الدخل، منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

Abstract:

The World Bank Group is considered as one of the most important sources of the multilateral international finance which contribute to the achievement of sustainable development and help alleviate poverty, particularly in low income countries.

However, the loans and grants provided by the group to sub-Saharan Africa as the poorest regions of the world, the most backward and the least income is not sufficient, that's what participate in the underdevelopment of the region to meet the achievement of the Millennium Development Goals.

There are also many of the shortcomings in the work policies of the World Bank Group, which summon for work on the establishment of an alternative global financial system balanced and equitable for all.

Keywords: Poverty, Sustainable Development, World Bank Group, Millennium Development Goals, low-income countries, sub-Saharan Africa..

مقدمة:

تعتبر منطقة افريقيا جنوب الصحراء الأفقر بين مناطق العالم حسب أي معيار، وهي الأقل تنمية وفق أي مقياس، إذ من بين 40 دولة منخفضة الدخل في العالم - اعتبرتها الأمم المتحدة الأقل دخلا والأكثر فقرا وتعاني قصورا شديدا في مساعدات التنمية ولديها خلل مزمن في النمو الاقتصادي وضعف حاد في الهيكل الاقتصادي - كانت هناك 30 دولة تنتمي الى منطقة افريقيا جنوب الصحراء.

وتولي مجموعة البنك الدولي اهتماما كبيرا للتخفيف من حدة الفقر في المنطقة وهذا ما تجسد في رسالتها المتمثلة في العمل على تحقيق عالم خال من الفقر. بالاعتماد على هيئات البنك المتعددة خاصة عن طريق هيئة التنمية الدولية بوصفها ذراع البنك الدولي المعني بتقديم المساعدة لأكثر البلدان في العالم فقرا. من خلال ما سبق وبالنظر الى الوضعية الراهنة التي تعيشها منطقة افريقيا جنوب الصحراء، أصبح من الضروري تقييم عمل مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في المنطقة ومدى تحقيقه لأهدافه. وذلك ما سيتم تناوله في هذه الورقة البحثية من خلال محاولة الاجابة على التساؤل الرئيسي الاتي:

ما مدى مساهمة مجموعة البنك الدولي في الاقلال من الفقر في منطقة افريقيا جنوب الصحراء؟

للإجابة على هذا التساؤل سيتم التطرق الى أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الاول: البنية المؤسسية لمجموعة البنك الدولي؛

المحور الثاني: تشخيص ظاهرة الفقر في منطقة افريقيا جنوب الصحراء؛

المحور الثالث: مبادرات مجموعة البنك الدولي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء؛

المحور الرابع: تقييم دور مجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

المحور الأول: البنية المؤسسية لمجموعة البنك الدولي

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي إنبثق عن مؤتمر بریتون وودز Bretton woods سنة 1944 إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة، والتي أوكلت لها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة التعمير والبناء للاقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية ثم توسعت مهامه لتشمل تقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث.

وسعى منه لتوفير الموارد اللازمة وإستكمال نشاطاته وتحقيق أهدافه أنشأ البنك الدولي مؤسسات متعاونة معه ومرتبطة به إرتباطا وثيقا أهمها "مؤسسة التمويل الدولية" و"هيئة التنمية الدولية"، إلى جانب مؤسسات أخرى مكلفة بإدارة الإستثمار الأجنبي. كل هذه المؤسسات مجتمعة تشكل ما يعرف بمجموعة البنك الدولي، وسنحاول في هذا الإطار تفكيك الهيكل المكون لها، قصد التعرف على مكوناتها وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ينظر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أنه المؤسسة الاقتصادية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي أنشأ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا من منظور الحاجة إلى مؤسسة مالية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق.

1- نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأهدافه:

تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى اتفاقية مؤتمر بریتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية بين 01 و 22 جويلية 1944، وقد حضر هذا المؤتمر 44 دولة لبحث أسس نظام النقد الدولي وقواعد التعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب العالمية ويبلغ أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير 188 عضوا. ويمكن تلخيص أهم أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي:

- تقديم المساعدات المالية لإعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية؛
- تمويل ودعم برامج التنمية في البلدان النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والاستشارية خاصة في الحالات التي لا تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض المشاريع الإستثمارية؛
- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.

2- السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي موجهة إلى الدول النامية في الوقت الحاضر، بعدما كانت موجهة في بداية الإنشاء إلى الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وعادة ما تكون مدة استرداد القروض ما بين 15 و 20 سنة، وهي تعطى حاليا للدول النامية متوسطة الدخل وكذلك للدول الأقل دخلا ممن يتمتعون بالأهلية الائتمانيةⁱⁱⁱ.

- أما في ما يتعلق بأنواع القروض التي يقدمها البنك الدولي فنوجزها في مايلي:
- قروض المشروعات: وتمنح لتمويل مشروع معين، مثل مشروعات الري والطرق وتوليد الكهرباء...

الخ، وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الغالبة من النشاط الاقراضي للبنك الدولي.

- قروض البرامج: وتمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي ليتناول عدة مشروعات، أو لتمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة، وتقضي اتفاقية البنك الدولي بأن قروض البرامج لا تمنح إلا في ظروف استثنائية،

- قروض التصحيحات الهيكلية: وقد استحدثت في أوائل 1980^{iv}، وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض أولهما ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب احتوائه سريعا،

والشرط الثاني يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة.

- القروض القطاعية: تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة، إلا أنها تنطوي كذلك على درجة عالية من المشروطة وان كان نطاقها محدودا بالقطاع الذي تمنح من أجله.

ثانيا: مؤسسة التمويل الدولية

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أكبر مصدر متعدد الأطراف للقروض والاستثمارات في أسهم رؤوس الأموال لمشروعات القطاع الخاص في البلدان النامية.

1- نشأة مؤسسة التمويل الدولية وأهدافها:

أنشأت مؤسسة التمويل الدولية سنة 1956^v ومقرها الرئيسي في واشنطن، والمجال الرئيسي لنشاط المؤسسة في الدول النامية هو القطاع الخاص، تهدف إلى تطوير القطاع الخاص إلى جانب العمل كوسيط بين أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال المتاحة للاستثمار، إلى جانب قيامها بالاستثمار بشكل مباشر أو المساهمة في امتلاك أسهم المشروعات في حدود 25 % من الحصة المالية للأسهم^{vi}.

كما تعمل على تقديم المشورة والمساعدة الفنية لمؤسسات العمال والحكومات وبعكس البنك الدولي فإن نشاط المؤسسة التمويلي لا يقتصر على تقديم القروض والضمانات، حيث أنها مخولة أيضا بالمساهمة في رأسمال المشروعات الخاصة والمؤسسة بصفتها مصدرا تمويليا متعدد الأطراف قادرة على أن تعمل كحافز للاستثمار الخاص، فمشاركتها في مشروع ما يعزز ثقة المستثمر، ويجذب المقرضين والمستثمرين.

2- الأولويات الاستراتيجية لمؤسسة التمويل الدولية:

تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تشجيع انفتاح الأسواق والمنافسة في البلدان النامية ومساندة الشركات والشركاء في القطاع الخاص، وفي سبيل تحقيق أهدافها تسترشد المؤسسة بالمبادئ الإستراتيجية التالية^{vii}:

- تدعيم التركيز على الأسواق عالية المخاطر أو الجديد في التعامل
 - بناء شركات طويلة الأجل مع الجهات العالمية الفاعلة في البلدان النامية
 - تشجيع نمو القطاع الخاص في مجالات البنى الأساسية والرعاية الصحية والتعليم
- ثالثا: هيئة التنمية الدولية.

تلعب هيئة التنمية الدولية دورا مهما في تحقيق رسالة البنك الدولي المعنية بتخفيض أعداد الفقراء، حيث تركز على تقديم المنح والقروض الميسرة لبلدان العالم الأكثر فقرا.

1- نشأة هيئة التنمية الدولية :

نظرا لان البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقترض أموالا هي في الأصل أموالا مقترضة، فإنه يقرضها بشروط صعبة، وبأسعار فائدة مرتفعة لتتناسب مع التكلفة التي يقترض بها هذه الأموال، وهذا ما لا يتناسب مع الدول الأكثر فقرا، التي تحتاج إلى تمويل بشروط أكثر يسرا من تلك التي يفرضها البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أصبحت اتفاقية تأسيس هيئة التنمية الدولية سارية النفاذ سنة 1960^{viii} وقد تمت الموافقة على تقديم أولى قروض الهيئة والتي تعرف بالإعتمادات سنة 1961 إلى كل من الشيلي، الهندوراس، الهند، السودان.

2- أهداف الهيئة الدولية يمكن تحديد أهداف الهيئة فيما يلي^{ix}:

- تمويل المشاريع عن طريق منح قروض بشروط ميسرة وأكثر ملاءمة للدول النامية من شروط البنك الدولي للنشاء والتعمير القاسية، وتمنح القروض لفترات زمنية طويلة الأجل تصل إلى 50 سنة منها فترة سماح لمدة عشر سنوات، ولا تفرض فوائد على الإقراض، وإنما تحسب رسوم إدارية بنسبة 0.75 % من إجمالي قيمة القروض.

- تمنح القروض للدول النامية الفقيرة المنخفضة الدخل، ولهذا فإن الهيئة تصنف مجموع الدول النامية الأعضاء سنوياً على أساس متوسط دخل الفرد فيها، والذي يعتبر المقياس أو المعيار لمنح القروض والمساعدات من قبلها. فإذا كان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اقل من الحد الأدنى للمعيشة، والذي حدد بمقدار 1165 دولار أمريكي في السنة المالية 2012^x، فإن الدول النامية تصنف ضمن شريحة الدول المنخفضة الدخل التي تستحق المساعدة.

- الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية لتحسين ظروف المعيشة للدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض من الهيئة^{xi}.

رابعاً: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

بعد عشر سنوات من إنشاء مؤسسة التمويل الدولية، قام البنك الدولي بتأسيس مركز متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات، وذلك بسبب كثرة المشاكل والنزاعات بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية المستضيفة للاستثمارات، وتجاوزها حداً يفوق قدرات مؤسسة التمويل الدولية، مما أبعدها عن القيام بواجباتها الأساسية الأخرى التي أنشأت من أجلها، وذلك بموجب اتفاقية وضعت لهذا الغرض سنة 1966^{xii}.

ويختص المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عموماً بالنظر في المنازعات القانونية التي تنشأ مباشرة عن الاستثمار بين دولة متعاقدة ومستثمر يحمل جنسية دولة متعاقدة أخرى، ويترتب على ذلك استبعاد المنازعات ذات الطبيعة السياسية من نطاق اختصاص المركز^{xiii}، وقد بلغ عدد الدول الموقعة على اتفاقية المركز 143 دولة سنة 2009، ويقع مقره في مدينة واشنطن.

خامساً: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

أنشأت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام 1988، وتعتبر أحدث عضو في مجموعة البنك الدولي. وتتمثل رسالة الوكالة في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إلى البلدان النامية لمساندة النمو الاقتصادي وتخفيض عدد الفقراء وتحسين حياة الناس^{xiv}.

وتهدف الوكالة إلى مساعدة الدول الأعضاء في خلق مناخ استثماري جذاب عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية^{xv}، وتقديم نصائح وخدمات استشارية لمساعدتها في تهيئة بيئة الاستثمار، وقاعدة بيانات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية^{xvi}. كما تسعى الوكالة إلى إزالة العقبات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية التي تعوق تدفق الاستثمارات. وتوفر الوكالة أربعة أشكال أساسية من التغطية للمخاطر وهي^{xvii}:

- تحويل العملة؛

- الحروب والاضطرابات الأهلية؛

- نزع الملكية؛

- الإخلال بشروط العقد.

وبالإضافة إلى تقديم التأمين ضد المخاطر غير التجارية، تقوم الوكالة بتقديم الخدمات الفنية والاستشارية لحكومات الدول النامية.

المحور الثاني : تشخيص ظاهرة الفقر في منطقة افريقيا جنوب الصحراء

تعتبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء واحدة من أكثر مناطق العالم تخلفا وأشدّها فقرا وأقلّها نموا ودخلا بالرغم من توفر موارد اقتصادية وإمكانات طبيعية هائلة.
أولا: نظرة عامة حول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

1- التعريف بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء

إفريقيا جنوب الصحراء، أو إفريقيا السوداء هو المصطلح المستخدم لوصف المنطقة من القارة الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، وتشكل هذه المنطقة من 48 دولة منها 42 بلدا يقع على البر الرئيسي للقارة بالإضافة إلى ذلك هناك 6 من الدول الجزرية وهي: مدغشقر، جزر القمر، سيشل، الرأس الأخضر، وساو تومي وبرينسيبي، وتعد دولة جوب السودان وعاصمتها جوبا أحدث دولة تضاف للمنطقة بعد انفصالها عن الدولة الأم السودان، وذلك في 10 جويلية 2011، كما تتربع المنطقة على مساحة 24241900 كم² ويبلغ عدد سكانها حوالي 0.8 مليار نسمة بزيادة سكانية تقدر بـ 2.5% سنويا.

2- تصنيف دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب معيار الدخل الفردي:

لأغراض تحليلية يصنف البنك الدولي اقتصاديات البلدان إلى منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، واعتبارا من الأول جويلية من السنة المالية 2011، تعتبر البلدان المنخفضة الدخل هي تلك التي كان متوسط الدخل السنوي للفرد فيها سنة 2010 عند 1005 دولار أمريكي أو أقل، والبلدان التي تنتمي للشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل هي تلك التي تتراوح متوسط الدخل السنوي للفرد فيها بين 1006-3975 دولار، بينما البلدان المدرجة ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل فهي تلك التي تراوح متوسط الدخل الفردي فيها بين 3976 دولار إلى 12275 دولار أمريكي، أما البلدان مرتفعة الدخل فهي تلك التي يصل فيها متوسط الدخل الفردي إلى 12276 دولار أو أكثر. والجدول الموالي يبين تصنيف دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب متوسط الدخل الفردي.

جدول رقم (01): تصنيف دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب معيار الدخل.

البلدان منخفضة الدخل	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل
بنين، بوركينا فاسو، بورندي، إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، الكونغو الديمقراطية، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، زامبيا، زيمبابوي، أوغندا، الطوغو، تنزانيا، الصومال، سيراليون، السنغال، روندا، موزمبيق، موريتانيا، مالي، مالاوي، مدغشقر، ليبيريا، كينيا، جنوب السودان.	أنغولا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، سوازيلندا، السودان، ساو تومي وبرينسيبي، نيجيريا، ليسوتو.	بوتسوانا، الغابون، كوت ديفوار، سيشل، ناميبيا، موريشيوس، جنوب إفريقيا.

World bank, the MDGs after the crisis, 2010, P.151.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

انطلاقا من الجدول السابق يتبين أن الأغلبية العظمى من دول المنطقة تصنف كدول منخفضة الدخل، أي نصيب متوسط الدخل الفردي فيها أقل من 1005 دولار سنويا، حيث أنه من بين 40 دولة منخفضة الدخل على المستوى العالمي توجد 30 دولة منها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا ما يبين التخلف الذي تعيشه المنطقة. أما فيما يخص الدول المصنفة في الشريحة الدنيا والعليا للبلدان المتوسطة

الدخل، فغالبا ما يعود ذلك إلى توفر أغلبها على موارد طبيعية كبيرة كالبتترول والمعادن الثمينة مما يسهم في زيادة عائداتها.

3- الموارد الاقتصادية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

تمتلك المنطقة على ظاهرها وفي باطنها موارد معدنية وطبيعية هائلة، إذ تمتلك المنطقة 95 % من احتياطي الماس في العالم وتنتج 50 % من معدل الإنتاج العالمي من هذه المعادن النفيسة، كما أنها تنتج 60 % من معدل الإنتاج العالمي من الذهب، و 33 % من النحاس و 9 % من الحديد، بينما تتراوح احتياطياتها من الحديد والمنغنيز والفوسفات واليورانيوم من 15- 30 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تمتلك كذلك 90 % من احتياطي البلاتين.

أما فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية فتسهم المنطقة بحوالي 60 % من إجمالي إنتاج العالم من الكاكاو، 12 % من الشاي و 22 % من البن و 40 % من زيت النخيل و 6 % من الفول السوداني، حيث أنه وبالنظر إلى الإمكانيات الزراعية الضخمة فإمكان المنطقة مضاعفة إنتاجها إن وضعت لنفسها استراتيجية مشتركة ووسعت حجم الاستثمارات كما أوصى بذلك برنامج التنمية الزراعية في إفريقيا.

وعليه يمكن القول أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تستطيع أن تحقق أفضل مستوى معيشي إذا تضافرت الجهود من أجل الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، والخروج من دائرة الفقر والتخلف.

ثانيا: المعوقات التنموية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

تشهد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حاليا العديد من التحديات التي تقف عائقا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يفسره تصنيفها ضمن الدول الأشد فقرا والأكثر تخلفا والأقل نموا ودخلا. وفي ما يلي نوجز أهم معوقات التنمية المستدامة في هاته المنطقة:

- الصراعات والنزاعات المسلحة؛
- تزايد معدلات الكثافة السكانية؛
- عجز الإمكانيات الداخلية عن استثمار الثروات الوطنية؛
- أزمة الديون وتبديد المساعدات الخارجية؛
- تدهور الحالة الصحية؛
- ضعف التنمية البشرية؛
- العجز عن تعبئة الموارد المحلية والاعتماد على الموارد الخارجية؛
- التدخلات الخارجية والأطماع الاقتصادية.

ثالثا: الاهداف الانمائية للألفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء:

1- إعلان الأمم المتحدة للألفية: جسد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2/55 الذي اعتمدته الدول الأعضاء والبالغ عددها 189 دولة في 08 سبتمبر 2000 بشأن إعلان الألفية، عددا كبيرا من الالتزامات المحددة التي ترمي إلى تحسين مصير البشرية في القرن الجديد، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية وحماية البيئة.

وتعمل هذه الالتزامات على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس بحلول سنة 2015 وهي إرساء القواعد للأهداف الفرعية والمعايير المرجعية لغرض قياس النتائج ليس للبلدان النامية فحسب بل للبلدان الغنية أيضا والتي تساعد في تمويل برامج التنمية والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان النامية على تنفيذ هذه البرامج.

2- فوائد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تحدد هذه الأهداف رؤية شاملة تمثل تحديات يمكن تحقيقها بإحداث انخفاض هائل في الفقر وبخاصة في الدول منخفضة الدخل التي تشهد أوضاعا مزرية تشكل تحديا كبيرا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم (02): فوائد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

المؤشرات	تقديرًا ت 2005	سيناريو الغايات الإنمائية لسنة 2015
- أعداد الفقراء (بالملايين)	345	198
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	520	712
- الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية (بالملايين)	228	155
- وفيات الأطفال (بالملايين)	4.7	1.9
- الأفراد الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب (بالملايين)	280	230
- الأفراد الذين لا يحصلون على صرف صحي محسن (بالملايين).	445	305

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، 2005، ص 71.

تشير معطيات الجدول إلى الفوائد والمكتسبات المحدد تحقيقها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بين تقديرات سنة 2005 والغايات المنتظر تحقيقها سنة 2015. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الغايات تمثل منتصف الطريق فقط نحو وضع نهاية للفقر، فحتى إذا تحققت هذه الغايات في كل بلد من بلدان المنطقة فسيظل الفقر قضية رئيسية تتطلب اهتماما مستمرا سواء على الصعيد القطري أو العالمي.

4- التقدم المحرز في تحقيق الاهداف الانمائية للألفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

تتخلف منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عن الوفاء بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، لكن هناك تباينات واسعة فيما بين الدول المعنية، فالبلدان المنخفضة الدخل أداؤها أكثر ضعفا وتحسيناتها اشد بطئا من غيرها من البلدان. وفيما يلي نوجز التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء:

- تخفيض أعداد الفقراء: على الأرجح لن تتمكن منطقة افريقيا جنوب الصحراء من الوفاء بأول الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض عدد الفقراء الى النصف بحلول سنة 2015، فقد تقلصت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم من 58 % سنة 1990 الى 51 % سنة 2005 إلا أن الأعداد المطلقة للفقراء ارتفعت من 296 مليون الى 388 مليون شخص. كما يقدر معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال في المنطقة بنحو 26 %.

- تعميم التعليم الابتدائي: منطقة افريقيا جنوب الصحراء فهي لا تزال بعيدة للغاية عن الوفاء بالهدف، فمن بين 38 بلدا افريقيا تتوفر عنها بيانات لا يزال 33 بلدا متخلفا عن الركب خاصة مع بقاء اكثر من 41 مليون طفل في سن التعليم خارج المدرسة.

- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: من بين بلدان العالم الاثنى والعشرين التي لن تف على الأرجح يهدف التحاق البنات بالدراسة هناك 16 بلدا في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، ويصل معدل اتمام البنات المرحلة الابتدائية في المنطقة الى 57 % بانخفاض 10 % .

- تخفيض معدل وفيات الاطفال: يقدر معدل وفيات الاطفال في منطقة افريقيا جنوب الصحراء 144 حالة لكل 1000 مولود حي حتى سنة 2011 وهو ما يمثل نصف وفيات الاطفال في جميع انحاء العالم البالغة 8.8 مليون طفل.

- تحسين صحة الامهات: سجلت منطقة افريقيا جنوب الصحراء سنة 2005 أعلى معدل للوفيات أثناء النفاس بما يزيد عن 20 مرة عن معدل الوفيات في اوروبا واسيا الوسطى.

- مكافحة فيروس مرض الايدز والملاريا والامراض الاخرى: لا تزال منطقة افريقيا جنوب الصحراء تعد اشد المناطق تأثرا بالإيدز، فهي تضم لوحدها اكثر من 67 % من المصابين وتستأثر بقرابة 72 % من الوفيات المرتبطة بالإيدز على المستوى العالمي، في حين خفت وتيرة انتشار الايدز في بعض المناطق حيث يشكل سكانها ما يقارب 10 % من سكان العالم لكنها تضم اكثر من 22 مليون مصاب بما يعادل ثلثي المصابين، بالإضافة الى 90 % من الاطفال الحاملين للفيروس على المستوى العالمي.

- كفاءة الاستدامة البيئية: مازالت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تتخلف عن الوفاء بتحقيق ذلك إذ تقدر نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة خلال سنة 2008 بـ 49 % فقط وهي تغطية منخفضة جدا، كما أن توفير القدرة على الحصول على خدمات الصرف الصحي بعيد المنال ومن غير المرجح بلوغ هذا الهدف في التاريخ المحدد، إذ تبلغ نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة إلى 44 %، كما لا تزال المنطقة تشهد الكم الأكبر من خسائر الغابات والتي تصل إلى 3.4 مليون هكتار في السنة كمتوسط خلال الفترة 2001- 2010.

المحور الثالث: مساعدات البنك الدولي على المستوى الإقليمي.

يلعب البنك الدولي دورا هاما في منطقة افريقيا جنوب الصحراء من خلال القروض والمنح والمشورة الفنية والتي تسهم في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، ونبرز في ما يلي أهم أشكال المساعدات التي يقدمها البنك الدولي على المستوى الاقليمي:

أولا: مساندة قطاع التعليم.

يعتبر البنك الدولي أكبر جهة مانحة لقطاع التعليم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ حجم ارتباطات هيئة التنمية الدولية لقطاع التعليم في سنة 2013 حوالي 656 مليون دولار^{xix}. مقابل 368 مليون دولار في سنة 2008، وقام البنك بتجهيز منح من صندوق التحفيز التابع لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع بإجمالي 359 مليون دولار بغية مساندة التعليم الأساسي في تسعة بلدان خلال سنة 2009، ليصل بلدان المنطقة التي تستفيد من صندوق التحفيز إلى 20 بلدا، ومجموع المنح إلى 1.4 مليار دولار.

ثانيا: تبسيط وتنسيق المعونات

يعمل البنك الدولي على تبسيط وتنسيق المعونات إلى المنطقة، وتخفيض تكلفة عملية تقديم تلك المساعدات، كما يقوم البنك ببحث الشركاء الدوليين على الوفاء بالوعود التي قدموها في مؤتمر قمة مونتييري الذي تم عقده سنة 2003، حيث قطع أولئك الشركاء وعودا بزيادة المساعدات بواقع 12 مليار دولار في السنة والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار تقرير لجنة إفريقيا.

ثالثا: تدعيم نظام الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض

قام البنك الدولي في إطار مواجته للأوبئة بزيادة التمويل لعدة مشروعات إقليمية بارزة مثل مثل مبادرة منطقة البحيرات الكبرى المعنية بمشروع مساندة مكافحة الإيدز، ومشروع مساندة برنامج الشراكة لمكافحة فيروس ومرض الإيدز التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، كما وضع أجندة جديدة في مجال الوقاية من فيروس الإيدز ومعالجة عواقبه^{xx}.

ومنذ سنة 2001 قدم البنك الدولي في إطار مشروع البلدان المتعددة لمكافحة الإيدز لمنطقة إفريقيا 1.8 مليار دولار أمريكي، وذلك لأنشطة مكافحة والعلاج في أكثر من 30 بلدا، وغطت المرحلة الأولى لهذا البرنامج (2001-2009) نحو 200 مليون شخص، وأتاح هذا المشروع حصول أكثر من مليون امرأة على خدمات مكافحة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وساند الأطفال الأيتام والمحرومين في 22 بلدا^{xxi}.

وبلغت ارتباطات البنك أكثر من مليار دولار أمريكي للمرحلة الثانية (2009-2012) من برنامجه المعزز لمكافحة الملاريا في المنطقة.. بحيث سيتم التركيز على اثنين من أشد البلدان تأثرا في إفريقيا وهما جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، حيث يشكلان معا ما بين 30 و40 % من مجموع الوفيات الناجمة عن الملاريا في العالم. كما قام البنك في السنة المالية 2009 أيضا بتدشين برنامج جديد يسمى "أنظمة الرعاية الصحية من أجل النواتج" يغطي مجالات تمويل الرعاية الصحية والموارد البشرية في قطاع الصحة والمستحضرات الطبية وسلاسل التوريد، ويقدم البنك هذا البرنامج المساندة لكل من بورندي، إريتريا، غانا، مدغشقر، مالي، نيجيريا، رواندا وزامبيا^{xxii}.

أما في السنة المالية 2010 فقد بلغت ارتباطات البنك الدولي فيما يتعلق ببرنامج مكافحة الإيدز وعلاجه والتخفيف من آثاره نحو 200 مليون دولار أمريكي^{xxiii}، وتركزت الأعمال التحليلية للبنك في المنطقة على عدة مجالات شملت معالجة آثار التوسع في الإجراءات الوطنية لمكافحة الإيدز على المالية العامة، وتقييم أثر خدمات مكافحة الإيدز على تحسين الإجراءات التدخلية الرئيسية للمكافحة، وتدعيم الأنظمة الصحية، وتدشين خطة العمل المعنية بمكافحة الإيدز والسل في منطقة الجنوب الإفريقي.

رابعا: بناء القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار.

أوضح تقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان "القيام بأنشطة الأعمال التجارية" سنة 2005 أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مكان عالي التكلفة والمخاطر بالنسبة للقيام بأنشطة الاستثمار.

ونتيجة لذلك لم تتلق سوى 9 ملايين دولار من أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي والبالغة 135 مليار دولار سنة 2003^{xxiv}، ولكي يساعد البنك الدولي في جعل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، يقوم بتشجيع الشراكات البناء والعملية بين القطاع الخاص وحكومات بلدان المنطقة، كما يقوم بتسهيل اعتماد مناهج تمويل مبتكرة.

خامسا: تعزيز التكامل الإقليمي.

تعتبر خطة العمل بشأن التكامل الإقليمي في إفريقيا إحدى الركائز الأساسية التي سيتم بناء عليها تحقيق الازدهار في المنطقة التي تضم 15 بلدا ليست لها منافذ بحرية، وقد بلغت قروض البنك الدولي للمشروعات الإقليمية نحو 475 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2006، وقد شملت برامج إقليمية تخص شبكات الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والأمن الغذائي وقضايا البيئة العابرة للحدود.

كما ساند البنك الدولي كلا من بوركينافاسو، الكاميرون، غينيا ومالي في مشروع لتحسين سلامة النقل الجوي وتقريب هذه الصناعة من التقيد التام بمعايير الأمان التي اعتمدتها منظمة الطيران المدني^{xxv}.

من جهتها قامت هيئة التنمية الدولية بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل شبكة النقل على الممر الشمالي الذي يربط بورندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا مما أسهم في تخفيض زمن الانتظار في بعض المعابر الحدودية بنسبة 40 %، وساعد تمويل مماثل على تحسين البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ مما ساهم في تسهيل تدفق التجارة وخفض زمن العبور في الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد^{xxvi}.

سادسا: توسيع نطاق استثمارات البنية التحتية.

بلغت قروض البنك الدولي لمشروعات البنية التحتية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في سنة 2009 نحو 3.3 مليار دولار أمريكي، أي ضعف ما كانت عليه سنة 2006 وذلك للمساعدة على تخفيف آثار الأزمة المالية العالمية وتمهيد الطريق للانتعاش والنمو بعد الأزمة.

ويقوم البنك بزيادة مساعدته للمشروعات في المنطقة حسب أولويات البنية التحتية الإقليمية الجديدة للتنمية في إفريقيا "النيباد" واللجان الاقتصادية الإقليمية وذلك في إطار علاقة شراكة وثيقة مع بنك التنمية الإفريقي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف.

واستثمر البنك ما مجموعه 1.4 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة في المنطقة في السنة المالية 2009، وقد ساندت هذه الأموال عمليات الإصلاح المؤسسي وزيادة القدرات وخطوط النقل وكهربة الريف والطاقة المتجددة، بما في ذلك مبلغ 181 مليون دولار أمريكي لشبكة تجميع الكهرباء في عدة بلدان من بينها جمهورية إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وكينيا ومالي^{xxvii}.

كما ساهم الاستثمار في مشروعات إمدادات المياه والصرف الصحي والتنمية الريفية في تحسين مستوى معيشة آلاف السكان في بورندي وليبيريا وليسوتو، بالإضافة إلى ذلك تمت الموافقة على استثمارات في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في كل من مالاوي وموزمبيق ورواندا وتنزانيا.

سابعا: تخفيض الصراعات.

تشير التقديرات بأن الصراعات تكلف بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ما نسبته 2.2 % من النمو الاقتصادي في كل سنة، ويقوم البنك الدولي بالعمل والتنسيق مع كافة المنظمات الشريكة من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بما يؤهلها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات.

وفي السنة المالية 2005، قام البنك الدولي بتقديم المساعدة لبلدان المنطقة المتأثرة بالصراعات والمنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط، كما عمل على زيادة الشفافية وتخفيض حوافز التجارة غير المشروعة في المواد الأولية المرتبطة بالصراعات كالنفط والغاز والمعادن الثمينة^{xxviii}.

ثامنا: تعزيز القطاع الزراعي والتغلب على أزمة الغذاء.

ظل القطاع الزراعي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لسنوات طويلة أسير مصيدة الفقر البشع المتمثلة في انخفاض الانتاجية بسبب العديد من العوامل مثل غياب تكنولوجيا الزراعات الحديثة وموجات

الجفاف العديدة التي ساهمت بشكل فعال في انتشار المجاعة خاصة في منطقة القرن الإفريقي، وتعتبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة محط تركيز رئيسي لبرنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية الذي قدم مساعدات طارئة إلى بعض أشد البلدان تضرراً بالأزمة الغذائية، حيث وجه البنك الدولي موارده التمويلية إلى زيادة المحاصيل الزراعية وتعزيز قدرة قطاع الزراعة على المنافسة.

وارتبط البنك الدولي إجمالاً بتقديم نحو 1.4 مليار دولار أمريكي من القروض الجديدة بغية تسريع وتيرة النمو والانتاجية في قطاع الزراعة خلال السنة المالية 2009، بزيادة ثلاثة أضعاف عما ارتبط بتقديمه في السنة المالية لسنة 2008^{xxix}.

واستجابة لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء عزز البنك الدولي مستوى الإقراض المستهدف لبرنامج الزراعة في المنطقة إذ قام بتوفير 0.8 مليار دولار أمريكي لمساندتها في السنة المالية 2011^{xxx}.

ويتمشى عمل البنك الدولي على نحو وثيق مع برنامج التنمية الزراعية الشامل المعني بإفريقيا وهو مبادرة تستهدف زيادة الانتاجية في القطاع الزراعي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

المحور الرابع: تقييم دور مجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

نحاول في هذا المحور إلقاء الضوء على السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي وذلك بتقييم القروض سواء على المستوى القطاعي أو مدى تطور حجمها سواء بمؤسستي البنك المعنيتين بالتمويل الحكومي وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية، أو مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بتمويل القطاع الخاص.

أولاً: تقييم قروض البنك الدولي على المستوى القطاعي.

يقوم البنك الدولي بالتركيز على عدة محاور أو موضوعات بقرض البلدان المؤهلة للاقتراض وتشمل كل بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء البالغ عددها 48 بلدا مصنفة كبلدان منخفضة الدخل، ويسعى البنك الدولي إلى زيادة تمويله للقطاعات ذات الأولوية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جدول رقم (03): السياسة الإقراضية للبنك الدولي على المستوى القطاعي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2005-2013.
(المبالغ: بالمليون دولار أمريكي)

السنوات القطاعات	2005	2006	2007	2009	2010	2013
الزراعة والصيد	215	585	369	124	572	84
	.3	.5	.7	9.3		
التعليم	369	339	706	719	343	56
	.3	.6	.7	.2		
الطاقة والتعدين	509	524	773	141	491	023
	.5	.5		7.7	9.2	
التمويل	68.	142	26.	75.	343	2
	6	.3	3	4	.2	
الرعاية الصحية	590	614	687	100	114	84
	.3	.3	.3	4.3	4	
الصناعة والتجارة	253	348	144	289	228	46
	.8	.4	.2	.9	.8	
المعلومات والاتصال	20	05	146	144	114	2
			.3	.4		
القانون والعدالة والإدارة العامة	107	126	135	160	160	804
	7.5	3	2.5	2.3	1.6	
النقل	507	602	870	114	171	804
	.2	.7	.8	6.5	6	
إمداد المياه والصرف الصحي	276	361	720	553	457	1
	.2	.9	.5	.6	.6	
مجموع القطاعات	388	474	575	784	114	200
	7.5	6.6	9.4	1.4	40	

المصدر: بالاعتماد على: - البنك الدولي، التقرير السنوي، 2009، ص: 33.

- البنك الدولي، التقرير السنوي، 2010، ص: 20.

- البنك الدولي، التقرير السنوي 2013، ص: 26.

نلاحظ أن البنك الدولي قد قام خلال الفترة 2005-2010 بتمويل مشروعات مختلفة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي 39.8 مليار دولار. ومن أكبر المحاور التي حازت على اهتمام البنك الدولي من حيث الإقراض نجد قطاع القانون والعدالة والإدارة العامة وقطاع الطاقة والتعدين بإقراض مشترك بلغ 17.7 مليار دولار أمريكي بنسبة بلغت 44.5 % إلى إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، والتي تعتبر أكثر أهمية نظرا لحاجة بلدان المنطقة لقروض أكثر في بعض القطاعات الأخرى التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكن البنك الدولي وإن أقرض لبلدان المنطقة مبالغ كبيرة من أجل هذا القطاع إلا أن المقصود من ورائها ليس عملية التنمية ولكن من أجل تحسين مناخ الاستثمار في هذه البلدان وتهيئة المناخ لدخول الشركات المتعددة الجنسيات، من جهة ثانية فإن هناك قطاعات أخرى هي أكبر أهمية لعملية التنمية. أما قطاعات التعليم والرعاية الصحية وإمدادات المياه والصرف الصحي فلم تحظى بالتمويل بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً: تقييم مدى تطور قروض البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي أكبر مقدم للمساعدات الإنمائية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وقد ازدادت مساندته لها بصورة كبيرة خلال العقد الماضي، فالموارد التمويلية التي قدمتها هيئة التنمية الدولية لهذه المنطقة والبالغة 3.9 مليار دولار أمريكي من السنة المالية 2005 تعتبر زيادة تفوق بنسبة 80 % عن ما قدمته لها في سنة 2000^{xxxi}. والجدول الموالي يوضح مدى تطور قروض البنك الدولي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001-2013.

جدول رقم (04): مدى تطور قروض البنك الدولي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة 2001-2013.

(المبالغ: مليون دولار أمريكي)

السنوات	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	هيئة التنمية الدولية
2001	00	3369.6
2002	41.8	3751.6
2003	15	3722.2
2004	00	4115.9
2005	00	3887.5
2006	40	4746.6
2007	38	5759
2008	30	5657
2009	362	7887
2010	4258	7179
2011	56	7004
2012	147	7400
2013	42	8200

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الدولي للفترة 2001-2013

من الملاحظ انطلاقاً من الجدول السابق أن قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء كانت ضئيلة جداً وفي بعض الأحيان تكون منعدمة تماماً، وذلك يرجع إلى أن الغالبية العظمى من دول المنطقة مؤهلة للاقتراض من هيئة التنمية الدولية وليس من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، نظراً لانخفاض متوسط الدخل القومي للفرد فيها.

وقد بلغت قروض الهيئة خلال الفترة 2001-2013 ما قيمته 67.02 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي يقدر بـ 5.15 مليار دولار أمريكي وعلى الرغم من زيادة قروض هيئة التنمية الدولية بأكثر من الضعف خلال

العقد الماضي إلا أنها تبقى مبالغ ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالحاجة الملحة لدول المنطقة التي تمر بظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية متدهورة جدا.

وعليه يمكن القول أن حجم قروض البنك الدولي لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء لا ترق لمستوى كلمة قرض من مؤسسة تعاونية دولية، فلا بد من أن يزيد البنك قروضه بحيث تتناسب هذه القروض مع احتياجات المنطقة بما يسهم فعلا في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية.

ثالثا: تقييم السياسة التمويلية لمؤسسة التمويل الدولية

لمؤسسة التمويل الدولية ثلاث أولويات استراتيجية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء وهي تعجيل وتعميق مساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز مشروعات الاستثمار الكبيرة من خلال جهود تفاعلية تحقق انجاز تلك المشروعات ودعم اصلاحات مناخ الاستثمار بما يشجع استمرار نمو استثمارات القطاع الخاص بصفة عامة.

وتولي المؤسسة في تنفيذ ذلك تلك الأولويات اهتماما خاصا بالمشروعات الاقليمية التي تساند التجارة والبنية الأساسية المشتركة فيما بين بلدان هذه المنطقة، وقد قامت المؤسسة بزيادة موظفيها في المنطقة وتعتزم زيادة لامركزية اتخاذ القرار، كما يعتبر زيادة التواجد الميداني هاما لزيادة أثر المؤسسة وتحسين استجابتها للمتعاملين معها، فالخدمات الاستشارية التي تواصل المؤسسة توسيعها بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين هي من بين المحاور التي يتم التركيز عليها.

كما تسعى مؤسسة التمويل الدولية الى زيادة تعاملها وتفاعلها مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في القطاعات التي تتداخل فيها السياسات العامة واستثمارات القطاع الخاص ومن بينها البنية الأساسية والصناعات الاستخراجية واصالح مناخ الاستثمار^{xxxii}.

وقد بلغت الارتباطات الاستثمارية 1.38 مليار دولار أمريكي لما مجموعه 55 مشروعا في 25 بلدا في السنة المالية 2008^{xxxiii}، أما فيما يخص النتائج التنموية فقد قدم المتعاملون مع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية تمويل لحوالي 222000 مؤسسة أعمال صغيرة ومتوسطة بحيث بلغ المجموع 2.4 مليار دولار في هذه السنة وتمت اضافة توصيلات هاتف جديدة لما بلغ 6.9 مليون مشترك جديد، كما تمت تعبئة 2.6 مليار دولار من المدفوعات الحكومية، وكانت النتائج التنموية

معتلة مقارنة بالمتوسط الذي حققه المؤسسة، وذلك الى حد كبير نتيجة لصغر الاستثمارات في صناعات مرت بأوقات عصيبة شهدت بيئة أنشطة الأعمال، ولكن عن ترجيحها حسب حجم الاستثمارات، نجد أن أداء افريقيا فاق متوسط مؤسسة التمويل الدولية.

وشهد القطاع المالي وقطاع البنية الأساسية تحقيق نتائج تنموية قوية، فالأول حظي بحوالي نصف الاستثمارات الحديثة العهد، والثاني شكل جانبا كبيرا من النمو الذي حققته المؤسسة كما أن الخدمات الاستشارية التي يقوم بها، البرنامج الاقليمي الذي اعتمدته المؤسسة وشرعت بتنفيذه في العام 2005 تحقيق نتائج ايجابية وهي تشمل: تغيير 15 قانونا أو لائحة تنفيذية بغية تحسين بيئة أنشطة الأعمال، وتمكين أكثر من مليوني شخص في مناطق ريفية من الحصول على مياه نظيفة وخلق فرص عمل جديدة لحوالي 32000 شخص في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، وتزويد أكثر من 4500 مستخدم في شركات صغيرة بمهارات جديدة. والجدول الموالي يوضح مؤشرات أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2006-2008.

جدول رقم (05): مؤشرات أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2006- 2008.

المؤشر	2006	2007	2008
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (عدد القروض)	1739	2228	1667
	60	30	30
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (الحجم بملايين دولار)	2610	2440	1310
توليد الكهرباء (ملايين المشتركين)	5.9	13.1	9.4
توصيلات هاتف جديدة (ملايين المشتركين)	10.6	6.9	1
عمالة	3246	1201	8520
	0	40	
مشتريات سلع وخدمات محلية (ملايين الدولارات)	541.	1074	25.1
	4	.7	
مدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	1453	2563	208

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي، 2008، ص 53.

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية في سبيل دعم القطاع الخاص في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، إلا أن هذا الدعم يعتبر محدود وغير كاف بالنظر الى الحاجات الملحة لدول المنطقة.

خاتمة:

تمتلك منطقة افريقيا جنوب الصحراء العديد من المقومات التي تسمح لها بالخروج من دائرة الفقر، فهي من أكثر مناطق العالم ثراء بالموارد المعدنية والثروات الطبيعية، إلا أنها في الوقت نفسه تشهد العديد من المعوقات التي تعترض طريقها للتنمية وتحول دون إنجاح محاولاتها لرفع مستوى معيشة مواطنيها، ومن أهم التحديات والعقبات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة فيها نجد ارتفاع معدلات الفقر وانتشار الأمية وتفشي الفساد وتردي الحالة الصحية وزيادة حجم المديونية وغيرها من المعوقات.

من جهة أخرى فإنه وعلى الرغم من المساعدات التي يقدمها البنك الدولي لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء باعتباره أحد أكبر الجهات المانحة للمنطقة إلا أن التقدم المحرز في تحقيق الاهداف الانمائية الالفية بطيء للغاية، وهو ما يدل على وجود قصور واضح في سياسة البنك الدولي تعيق رسالته المتمثلة في رؤية عالم خال من الفقر.

من خلال هذا المنطلق، ومن خلال هذه الدراسة، نخلص إلى النتائج التالية:

أ. حاجة البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل الى التمويل الدولي لتحقيق النمو المستهدف، وذلك نظرا لانخفاض مستوى الدخل الفردي فيها، وهو ما يؤدي الى عدم كفاية المدخرات في تمويل برامج التنمية المستدامة؛

ب. تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر تمويل التنمية المتعددة الأطراف في البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل منها.

ج. تأثر سياسة مجموعة البنك الاقراضية بالاعتبارات والعوامل والمواقف السياسية للدول الرأسمالية الكبرى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المقترضة من حيث حجم القروض وتوزيعها الجغرافي والقطاعي؛

هـ. يعاب على كل من هيئة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية أن مواردتهما قليلة ومحدودة، وبالتالي فائدتهما ليست كبيرة للدول المنخفضة الدخل؛

و. فشل البنك الدولي في تحقيق رسالته المتمثلة في رؤية عالم خال من الفقر؛
 ز. تمثل الأهداف الانمائية للألفية منتصف الطريق فقط نحو وضع نهاية للفقر، فحتى إذا تحققت هذه الأهداف والغايات في كل من البلدان المنخفضة الدخل، فسيظل الفقر قضية رئيسية تتطلب اهتماما مستمرا سواء على الصعيد القطري أو العالمي؛

ح. على الرغم من توفر منطقة افريقيا جنوب الصحراء على موارد اقتصادية كبيرة الا انها تعتبر من اكثر مناطق العالم تخلفا وأشدّها فقرا وأقلّها دخلا؛

ط. تتخلف منطقة افريقيا جنوب الصحراء عن الوفاء بتحقيق كل الأهداف الانمائية للألفية؛
 ي. لم ترق قروض ومساعدات البنك الدولي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء الى مستوى يمكنها من تحقيق الأهداف الانمائية للألفية.

التوصيات:

في ضوء الدراسة التي تم القيام بها، وما تم استنتاجه من اوجه القصور في اداء مجموعة البنك الدولي في مجال تمويل التنمية المستدامة، فقد ظهرت حاجة ملحة لإصلاح وتطوير هذا الفضاء التمويلي الهام. وعلى هذا النحو فقد توصلت الدراسة الى العديد من التوصيات التي نوردّها فيمايلي:
 أ. اصالح النظام التمويلي العملي للبنك الدولي وذلك من خلال تطوير التسهيلات الاقراضية وتبسيط المشروطة؛

ب. التركيز على القطاعات ذات الأولوية خاصة التي ترتبط بتحقيق الأهداف الانمائية للألفية كالتعليم والرعاية الصحية؛

ج. تخصيص الحصة الأكبر من موارد مجموعة البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل؛
 د. زيادة حجم المعونات والمساعدات لبلدان منطقة افريقيا جنوب الصحراء للتخفيف من وطأة الفقر وتحسين مستويات المعيشة فيها وإيجاد حل نهائي وجاد لمشكلة الغاء الديون التي تشكل عقبة كبيرة امام تحقيق التنمية المستدامة.

الإحالات والمراجع :

- ⁱ. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2012، ص 16.
- ⁱⁱ. بالاعتماد على: موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 169. وعادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2000، ص 172. بالإضافة إلى علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، ط 1، الأردن، 2003، ص 34.
- ⁱⁱⁱ. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية -، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 513.
- ^{iv}. كونستانتين ميكالوبولوس، إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1987، المجلد 24، العدد 2، ص 7.
- ^v. Philippe d'arvisement, jean-pierre petit, **échanges et finance internationale**, CFPB, paris, 1997, p 48.
- ^{vi}. صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، العدد 1، 1999، ص 112.
- ^{vii}. التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية، 2008، ص ص: 18-22.
- ^{viii}. jean Marchal, jacques le caillon, **le système monétaire international**, édition Cujas, 8^{ème} édition, paris, 1984, p 18.
- ^{ix}. ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سابق، ص ص: 270-271.
- ^x. الموقع الرسمي لهيئة التنمية المحلية: www.worldbank.org.ida
- ^{xi}. رمون حداد، العلاقات الاقتصادية الدولية نظريات العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص 80.
- ^{xii}. ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سابق، ص 271.
- ^{xiii}. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 328.
- ^{xiv}. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص 192.
- ^{xv}. لورا والاس، الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار تنطلق قدما، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1992، ص 48.
- ^{xvi}. مصطفى سيد عبد الرحمان، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 72.
- ^{xvii}. Louis Sabourni, **organismes économique internationaux**, édition la documentation française, Paris, 1994, pp. 171-172.
- ^{xviii}. ليلى مصطفى البرادعي، الاتجاهات الحديثة في إدارة معونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مارس 2000، ص: 7.
- ^{xix}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2013، ص 26.
- ^{xx}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2008، ص 31.
- ^{xxi}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2009، ص 31.
- ^{xxii}. نفس المرجع السابق، 2009، ص 31.
- ^{xxiii}. الموقع الإلكتروني الخاص بسياسة البنك الدولي حول فيروس الإيدز.
- ^{xxiv}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2005، ص 32.
- ^{xxv}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2006، ص 32.
- ^{xxvi}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2010، ص 21.
- ^{xxvii}. البنك الدولي، توسيع نطاق استثمارات البنية التحتية في إفريقيا، 2009، ص 4.
- ^{xxviii}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2005، ص 31.
- ^{xxix}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2010، ص 30.
- ^{xxx}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2011، ص 31.
- ^{xxxi}. البنك الدولي، التقرير السنوي، 2005، ص 30.
- ^{xxxii}. الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية: www.ifc.org
- ^{xxxiii}. مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي، 2008، ص 52.